إريتريا

يكفل الدستور الذي صدّقت عليه الجمعية الوطنية عام 1997، الحرية الدينية. غير أنّ الحكومة لم تنفذ الدستور حتى الآن. ورغم أنها تفرض على المجموعات الدينية التسجيل لديها، إلا أنها لم توافق على أي طلب تسجيل لغير المجموعات الدينية الأربع الرئيسية في البلاد: وهي الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية، والكنيسة الإنجيليكية (اللوثرية) الإريترية، والإسلام، وكنيسة الكاثوليك الروم.

ظل سجل الحكومة في مجال الحرية الدينية سيئا. وواصلت مضايقة واحتجاز الآلاف من أتباع المجموعات الدينية غير المعترف بها واحتفظت بسيطرة كبيرة على المجموعات الدينية الأربعة المعترف بها. ولم توافق الحكومة على المجموعات الدينية التي استوفت جميع متطلبات التسجل لديها واعتقلت أشخاصاً أثناء حضورهم اجتماعات دينية. واحتجزت الحكومة سجناء دينيين في ظروف قاسية لفترات طويلة دون تقديمهم إلى المحاكمة. وأفادت تقارير متواصلة بوقوع حالات ارتداد قسري عن الدين وتعذيب السجناء الدينيين.

كان المواطنون بشكل عام متسامحين تجاه بعضهم بعضاً بشأن ممارسة شعائرهم الدينية، باستثناء بعض المواقف المجتمعية إزاء شهود يهوه وأتباع الكنيسة الخمسينية. واعتبر البعض عدم تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية مؤشراً على عدم الولاء، وشجع على مضايقة المجموعات الدينية كشهود يهوه.

تبذل الحكومة الأميركية جهوداً منتظمة لمناقشة الحرية الدينية مع الحكومة. ورغم المحاولات المتكررة، لم تمنح السلطات الحكومية المسؤولة عن الشؤون الدينية المسؤولين في السفارة فرصة مناقشة حالات محددة من انتهاكات الحرية الدينية. وفي 16 كانون الثاني/يناير، 2009، عاودت وزيرة الخارجية الأميركية تصنيف إرتريا كبلد يثير قلقاً خاصاً بموجب قانون الحرية الدينية الدولية بسبب حدوث انتهاكات خسيمة للحرية الدينية بشكل خاص.

الجزء الأول: الديمغرافية الدينية

تبلغ مساحة إريتريا 48,489 ميلاً مربعاً وعدد سكانها 5,5 مليون نسمة. ورغم عدم توفر إحصاءات يمكن التعويل عليها، تقدر نسبة المسلمين السنة بـ50 بالمائة من مجمل السكان، والمسيحيين الأرثوذكس بـ30 بالمائة، والكاثوليك بـ13 بالمائة. وتضم الطوائف الدينية التي يشكل أتباعها أقل من 5 بالمائة من مجمل عدد السكان كلاً من البروتستانت والأدفنتست السبتيين وشهود يهوه والبوذيين والهندوكيين والبهائيين. ويمارس حوالى 2 بالمائة من السكان ديانات محلية متأصلة في البلد. ويشكل المسلمون غالبية السكان في المناطق المنخفضة في شرق وغرب البلد بينما يشكل المسيحيون الغالبية في المناطق الجبلية. وظلت نسبة ممارسة الشعائر الدينية مرتفعة بين جميع الفئات الإثنية.

الجزء الثاني: مدى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي
يكفل الدستور حرية ممارسة شعائر أي دين، ولكن الحكومة لم تنفذ الدستور منذ إقراره عام 1977.

وتعترف الحكومة رسمياً بأربع مجموعات دينية: الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية، والكنيسة الإنجيليكية (اللوثرية) الإريترية، والإسلام، وكنيسة الكاثوليك الروم. ولم توافق الحكومة على تسجيل كل من كنيسة مهيرتي ييزوس البروتستانتية المشيخية وكنيسة الأدفنتست (أو السبتية) مجيئيو اليوم السابع وكنيسة رسالة الإيمان، والطائفة البهائية، رغم أن هذه المجموعات استوفت تماماً شروط التسجل منذ عام 2002. ولا يتطلب تسجيلها سوى توقيع الرئيس كي تحصل على الموافقة التامة عليها.

تعتبر الحكومة الأعياد الدينية التالية أعياداً وطنية: رأس السنة الهجرية، الغطاس، المولد النبي الشريف، يوم الجمعة الحزينة أو العظيمة، الفصح، ميسكل، عيد الفطر، عيد الأضحى، وعيد الميلاد.

تحظر الحكومة على المنظمات الدينية التدخل في الشؤون السياسية وتقيد حق وسائل الإعلام الدينية في التعليق على الأمور السياسية.

لا يكفل القانون حق الامتناع عن الخدمة العسكرية لاعتبارات تتعلق بالمبادئ الدينية. وأعلن مرسوم رئاسي أن شهود يهوه "تخلوا عن قوميتهم" لرفضهم التصويت في الاستفتاء على الاستقلال ورفضهم تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية. وأدى هذا المرسوم إلى مواجهة الكثير من أبناء الطائفة، وبشكل خاص موظفو السلك المدني الحكومي والتجار، صعوبات اقتصادية وأخرى تتعلق بالتوظيف والسفر. وعلاوة على ذلك، اعترض بعض المسلمين على الخدمة العسكرية الإلزامية لجميع المواطنين لكونها تفرض على الإناث تأدية الخدمة العسكرية.

تحتجز الحكومة سجناء بسبب انتماءاتهم الدينية في مرافق مختلفة، بينها مرافق يديرها الجيش مثل ماي سيروا وساوا وجيلالو، بالإضافة إلى مراكز الشرطة في العاصمة وغيرها من المدن. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تردّد أن الحكومة قامت بتشييد معسكر جديد في بلدة ميتر الصحراوية مخصص للمعتقلين الدينيين. ولا يتم في الكثير من الأحيان توجيه أي اتهام رسمياً إلى المعتقلين أو منحهم حق المثول أمام المحكمة أو السماح لهم بالاتصال بعائلاتهم. وفيما يظل السبب المزعوم لاعتقال الكثيرين منهم هو التهرب من الخدمة العسكرية، إلا أن هناك أعداداً كبيرة لا يستهان بها محتجزة لا لسبب آخر سوى معتقداتها الدينية. ويتم اعتقال المحتجزين في الكثير من الأحيان في ظروف قاسية كأن يحتجزوا تحت الأرض أو في حاويات شحن معرضة لتغيرات متباينة جداً في درجات الحرارة بين البرودة الشديدة والحرارة الشديدة. ويفرض على الكثير من المحتجزين الارتداد عن معتقداتهم الدينية كشرط مسبق لإطلاق سراحهم.

يتعين على المجموعات الدينية الحصول على ترخيص من مكتب الشؤون الدينية لطباعة وتوزيع مطبوعاتها. ويوافق المكتب بشكل اعتيادي على طلبات المنظمات الدينية المرخصة؛ ولكن الكنائس غير المسجلة لدى الحكومة لا تتمكن أحياناً من الحصول على الترخيص لطباعة مواد لتوزيعها على رعاياها.

يتعين على المجموعات الدينية الحصول على موافقة الحكومة كي تقيم طقوسها الدينية أو تقوم بالنشاطات الأخرى. وينظر مكتب الشؤون الدينية في طلباتها المتعلقة بذلك. وتتضمن متطلبات التسجيل تقديم وصف لتاريخ المجموعة الدينية في البلد، وإيضاح ما يجعلها متفردة عن غيرها أو استثنائية الفائدة التي ستقدمها مقارنة بالمجموعات الدينية الأخرى الموجودة في البلد، وأسماء زعمائها الدينيين ومعلومات شخصية عنهم، ومعلومات مفصلة عن أصولها وموجوداتها وممتلكاتها، ومدى انسجامها مع "الثقافة المحلية،" ومصادر تمويلها من الخارج. ويتطلب اكتمال التسجيل توقيع الرئيس عليه.

ويتعين على المنظمات الدينية أيضاً الحصول على موافقة الحكومة لتشييد أماكن العبادة. ويوضح بيان حكومي الأنظمة التي تحكم العلاقات بين المنظمات الدينية والجهات الأجنبية التي ترعاها.

القيود على الحرية الدينية

ظل سجل الحكومة الخاص بالحرية الدينية سيئا. وواصلت الحكومة مضايقة واحتجاز أتباع المجموعات الدينية غير الموافق عليها واحتفظت بسيطرة كبيرة على المجموعات الدينية الأربع الموافق عليها.

تحظر الحكومة ما تعتبره صيغاً متطرفة من الإسلام وتقيد بشكل كبير نشاط العديد من الكنائس البروتستانتية الصغيرة والبهائيين وشهود يوه.

أجبرت منشآت دينية لا تملكها المجموعات الأربع المعترف بها على إغلاق أبوابها بعد صدور مرسوم حكومي عام 2002 نصّ على أنه يتعين على جميع المجموعات الدينية إما أن تكون مسجلة أو تتوقف عن جميع النشاطات الدينية. وقد سمحت بعض السلطات المحلية لمجموعات غير مسجلة بإقامة صلواتها في المنازل أو في أماكن استأجرتها، في حين لم تسمح سلطات أخرى لمثل هذه الفئات بالاجتماع على الإطلاق. واستمرت الحكومة في تعطيل إقامة الشعائر الدينية في المنازل وألقت القبض على الذين يستضيفون اجتماعات الصلاة في منازلهم، وخاصة عندما تكون مجموعة المصلين مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص. .

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أغلقت الحكومة كنيسة واحدة على الأقل للأدفنتست السبتيين مجيئيي اليوم السابع في أسمرة.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2008، طردت الحكومة من تبقى من المبشرين الأجانب إما من خلال رفض تجديد أذون العمل الممنوحة لهم أو مجرد أمرهم بالمغادرة؛ وهي سياسة يتم اتباعها منذ سنوات. وتردّد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أنه طُلب من أكثر من 18 راهباً إيطالياً وعدة راهبات كاثوليكيات مغادرة البلد. وقد ظل المبشرون المتقاعدون وممثلو الفئات الدينية التي تنتظر الموافقة على تسجيلها داخل البلد، ولكنهم تجنبوا القيام بما يلفت الانتباه إليهم خوفاً من تعريض رعاياهم لسوء المعاملة.

واصلت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة وصف المجموعات الدينية الإنجيلية بالكيانات الإمبريالية التي تشجع على عدم التسامح الديني بين المواطنين. وفي شباط/فبراير 2008 وزعت الحكومة مذكرة تثني سكان بعض الأحياء عن السماح للمجموعات الدينية غير الموافق عليها باستخدام المقابر العامة. وكان المسؤولون الحكوميون يرفضون بشكل اعتيادي إصدار تأشيرات خروج للذين يعترفون بانتمائهم إلى مجموعة دينية غير موافق عليها.

وقد سُمح للحنود في بعض الأحيان حيازة كتب دينية معينة للصلاة بصفة شخصية. واستمرّ تطبيق ذلك بصورة متفاوتة. ووردت تقارير من جنود مسيحيين بأنه تمّت مصادرة نسخ من الكتاب المقدس وتعرضا للحرق في بعض الأحيان.

واصلت الحكومة تدخلها في شؤون المجموعات الدينية الأربع المعترف بها وفرضت عليها تقديم لائحة بالزعماء الدينيين لتسجيلهم في الخدمة العسكرية/الوطنية. واحتفظت الحكومة بالسيطرة على نشاطات الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية؛ فيما تولى مدير عينته الحكومة إدارة أعمال الكنيسة والسيطرة على جميع التبرعات الواردة إليها. وواصلت الحكومة تقديم بطاقات إعفاء من الخدمة العسكرية لفترات قصيرة لجميع العمال الدينيين وطلبة اللاهوت في الكنيسة الكاثوليكية.

استمر ورود تقارير تفيد بوضع الحكومة يدها على ممتلكات مجموعات دينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي حزيران/يونيو، 2008، صادر الجيش ممتلكات تعود إلى الكنيسة الكاثوليكية في أسمرة.

انتهاكات الحرية الدينية

قامت السلطات بمضايقة واعتقال واحتجاز أتباع المجموعات الدينية المختلفة بصورة منتظمة. وراقبت الحكومة عن كثب نشاطات وتحركات المجموعات الدينية غير المسجلة وأتباعها، بما في ذلك النشاطات الاجتماعية غير الدينية التي حضرها أعضاء المجموعة. وكان يتم احتجاز المعتقلين في الكثير من الأحيان لفترات مطولة بدون محاكمة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وردت تقارير موثوقة مفادها أن السلطات اعتقلت عدة مئات من أعضاء مجموعة دينية غير مسجلة بدون توجيه أي اتهامات إليهم. وتم إطلاق سراح بعضهم بعد اعتقالهم لعدة أيام أو أقل، في حين أمضى البعض الآخر فترات أطول محتجزاً دون أي تهمة موجهة إليه بدون القدرة على الاتصال بمحام. وجعلت القيود الحكومية تحديد عدد السجناء الدينيين في أي وقت من الأوقات بدقة أمراً صعبا فيما ظلت عمليات الإفراج عنهم مجهولة في بعض الأحيان. إلا أن عدد السجناء الدينيين لفترات طويلة واصل الارتفاع. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، أشارت التقارير إلى أن هناك أكثر من 3000 مسيحي من طوائف غير مسجلة محتجزون في السجون. وذكرت التقارير أن هذا العدد يشمل 40 زعيماً وقساً من الكنائس الخمسينية، ما زال بعضهم محتجزاً في السجن منذ أكثر من ثلاث سنوات دون تقديمهم إلى المحاكمة.

لا يُعرف عدد الذين ما زالوا في السجن من أصل الاشخاص الثلاثمائة الذين تم احتجازهم خلال الفترة التي غطاها التقرير السابق. وقد احتُجز الكثيرون منهم في سجون عسكرية لعدم تأديتهم الخدمة العسكرية الإجبارية ولكن معظمهم اعتقل لمجرد كونه من أتباع مجموعة دينية غير معترف بها. كما احتُجز كثيرون منهم لعدم انتمائهم إلى أي مجموعة دينية محددة وأبلغوا أنه سيتم إطلاق سراحهم بعد انضمامهم إلى إحدى المجموعات الأربع المعترف بها. وكان من بين السجناء عدة قساوسة وعشرات النساء. وقد رفض الكثيرون الارتداد عن دينهم واستمر احتجازهم في مرافق عسكرية ومدنية في مختلف أنحاء البلد؛ إلا أنه تم إطلاق سراح البعض بعد تخليهم عن دينهم. ووردت تقارير بأن بعض السجناء الدينيين توفوا داخل السجن نتيجة لانعدام الرعاية الطبية.

ودُكر أن الحكومة شيدت، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، معسكراً جديداً في بلدة ميتر الصحراوية خصيصاً للسجناء الدينيين، وهو سجن منعزل ولا يستقبل أي زوار. ودُكر أنّ عدد السجناء الذين يقبعون فيه يتراوح ما بين 150 إلى 200 سجين، جميعهم محتجزون إما لانتمائهم إلى مجموعة دينية غير معترف بها أو لعدم انتمائهم إلى أي مجموعة دينية محددة.

اشار العديد من التقارير عن قيام مسؤولين حكوميين باقتحام منازل أشخاص بروتستانت ومصادرة أشياء ثمينة منها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

في حزيران/يونيو، 2009، ألقت الشرطة القبض على 22 من شهود يهوه أثناء اجتماعهم للصلاة في أسمرة. وكان معظمهم زوجات أو بنات رجال تم اعتقالهم من قبل، فأصبحت بذلك عائلات بأكملها في السجن. وظل أولئك المحتجزون في السجن بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي مايو/أيار، 2009، نقلت الحكومة العشرات من السجناء، بمن فيهم عدد من شهود يهوه وأتباع المجموعات الدينية البروتستانتية، من مراكز الشرطة في أسمرة إلى مركز الاحتجاز في ميتر. وأفادت تقارير بأن اثنين من السجناء الدينيين توفيا في ميتر في كانون الثاني/يناير 2009 بسبب الاعتداءات الجسدية عليهما ورفض تقديم الرعاية الطبية لهما.

وفي نيسان/أبريل 2009، فتش ضباط الأمن منزلين لأعضاء في كنيسة شهود يهوه. ودُكر أنهم اعتدوا على فتاة في كل من المنزلين، وأخذوا معهم إحداهما لإجراء مزيد من التحقيق معها. كما أفادت التقارير بأن الحكومة هدّدت السجناء باعتقال أفراد عائلاتهم لإجبارهم على الإدلاء بشهادات ضد غيرهم من شهود يهوه.

وفي 11 كانون الثاني/يناير2009، ألقت الشرطة القبض على 15 عضواً في كنيسة نفس الحياة في مدينة كيرين، بعد أن تمّ اعتقال 34 شخصاً من أعضاء المجموعة ذاتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

أفادت التقارير بأن الحكومة قامت في كانون الثاني/يناير 2009 بحملة اعتقالات في جميع أنحاء البلد للقبض على المسلمين ذوي النفوذ، ووصفت ستين مسلماً تم اعتقالهم بأنهم "إسلاميون متطرفون." وفي مايو/أيار 2009، أطلقت السلطات سراح 24 منهم مع إنذارهم بأن يبقوا حليقين ولا يطلقوا لحاهم مجددا وألا يقوموا بأي نشاطات "متطرفة." ولم تكن الحكومة قد وجهت رسمياً أي اتهامات إلى أولئك الذين ظلوا في السجن، ولم تقدم أي دليل على تورطهم في نشاطات إجرامية بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي أوائل عام 2009، بدأت الحكومة مصادرة السيارات التي تحمل لوحات أرقام مخصصة للمجموعات الدينية. وقلّصت عملية المصادرة واسعة النطاق بشكل كبير من قدرة المجموعات الدينية على القيام بنشاطاتها اليومية. وفيما أفرجت الحكومة عن بعض السيارات، ظل الكثير منها محتجزاً دون تفسير.
وقالت منظمة أوبن دورز (أبواب مفتوحة) يو إس إيه، وهي منظمة مسيحية تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، إن السلطات اعتقلت 49 زعيماً على الأقل من زعماء الكنائس غير المسجّلة في أسمرة في كانون الأول/ديسمبر 2008.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2008، ألقت السلطات القبض على شخص بارز من أصحاب المهن الحرة لانتمائه إلى كنيسة إنجيليكية. وتردّد أن الشرطة حذرته أثناء الإفراج في آذار/مارس 2009 بأنّ عليه التوقف عن ممارساته الدينية والتحول إلى عضوية الكنيسة الأرثوذكسية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2008، اعتقلت الحكومة أكثر من 17 زعيماً من زعماء مجموعات دينية "غير مذعنة"، من بينهم طبيب مشهور.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2008، ذكرت تقارير موثوقة أن الحكومة اعتقلت أكثر من 110 مسيحياً إنجيليكيا من بينهم أعضاء في كل من كنيسة نفس الحياة (كاليت هيوت)، وكنيسة الإنجيل الكامل، وكنيسة الله الحي.

واصلت الحكومة معاقبة بعض الطلبة في المدارس الداخلية العسكرية والخاصة لحيازتهم نسخاً من الكتاب المقدس. وأفادت التقارير بأن السلطات الحكومية قامت في تشرين الأول/أكتوبر 2008 بمصادرة وإحراق أكثر من 1500 نسخة من الكتاب المقدس كانت بحوزة المجنّدين الجدد. وزعم البعض أن الذين اعترضوا على الإحراق سُجنوا في حاويات شحن معدنية.

احتفظت الحكومة بعلاقات مالية وثيقة مع الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية في كينيا التي قالت إن عملاء الحكومة المدسوسين فيها سرقوا أموالاً من الكنيسة. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2008، هاجم مسؤولون من حكومة إريتريا في نيروبي مسؤولاً في الكنيسة الإريترية الأرثوذكسية في كينيا في منزله وسرقوا 2570 دولاراً (180 ألف شلن كيني)، بعد أن بدأ ذلك المسؤول في التحقيق في أموال الكنيسة. وقام أولئك المسؤولون الحكوميون الإريتريون بعد ذلك بإغلاق الكنيسة للحيلولة دون استخدامها من قبل الجمهور.

وفي 13 تموز/يوليو، 2008، توفيت امرأة رهن الاحتجاز بسبب انتمائها الديني في معسكر ويا التابع للجيش. وذُكر أن السلطات رفضت تزويدها بدواء للملاريا. وقالت مؤسسة كومباس دايركت، وهي وكالة أنباء مسيحية مقرّها في الولايات المتحدة، إن شخصين آخرين محتجزين لأسباب دينية توفيا نتيجة عدم معالجتهما من الملاريا في شهري حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2008.

وأفادت بعض التقارير بأن السلطات في أسمرة بدأت في 8 تموز/يوليو 2008 باعتقال شهود يهوه، وبشكل رئيسي الرجال الذين تجاوزوا الخمسين من العمر في منازلهم وأماكن عملهم.

وفي حزيران/يونيو 2008 قالت وكالة أنباء كومباس دايركت إن رجال شرطة بلباس مدني اعتقلوا شخصين مسيحيين في ماساوا لقيامهما بالتبشير.

واصلت الحكومة اعتقال 28 شخصاً في سجن أدي أبيتو العسكري، من بين المسيحيين الإنجيليكين الأربعة والثلاثين الذين اعتقلتهم في مايو/أيار 2008 في كيرين خلال غارة على أحد المنازل.

واصلت الحكومة اعتقال 25 مسيحياً بروتستانتياً، كان قد ألقي القبض عليهم في أيار/مايو 2008 في أسمرة، في معسكر ويا التابع للجيش.

ذُكر أن زعيماً مسلماً بارزاً توفي في السجن في شباط/فبراير 2008 بعد أن ظل محتجزاً مدة عامين. ووردت بعض التقارير التي أفادت بأن الحكومة واصلت احتجاز 180 مسلماً رفضوا الاعتراف بالمفتي الذي عينته الحكومة عام 1993.

واصلت الحكومة اعتقال 28 من أصل 38 شخصاً من أتباع شهود يهوه تم القبض عليهم في شباط/فبراير 2008.

وفي شباط/فبراير 2008، أطلقت الحكومة سراح 35 مسيحياً في ماساوا بعد أن احتجزتهم مدة ستة أسابيع.

وفي أوائل عام 2008 طردت السلطات معلّماً ينتمي إلى شهود يهوه من وظيفته لرفضه تأدية الخدمة العسكرية.

واصلت الحكومة احتجاز 35 رجلاً وامرأة وطفلاً من أتباع كنيسة إرساليات الإيمان المرخصة بعد أن اعتقلوا عشية عيد الميلاد عام 2007 في قاعدة ويا العسكرية.

واصلت الحكومة احتجاز قس كنيسة كاليت هيوت الذي اعتقل في منطقة ديكمهار في تشرين الأول/أكتوبر 2007. وكانت السلطات قد اعتقلته هو و20 من أبناء رعيته في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيو 2007.

ظل مصير قسّ ألقي القبض عليه أثناء درس ديني من الكتاب المقدس تمت الموافقة عليه في الكنيسة الأرثوذكسية في تشرين الأول/أكتوبر 2007 مجهولاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2007، اعتقلت السلطات 45 عضواً في كنيسة غير مسجلة وغير مرخصة وانهالت على زعيمها بالضرب المبرح.

منحت الدانمارك حقّ اللجوء السياسي لمنشدة مشهورة للترانيم الدينية تنتمي إلى كنيسة إنجيليكية في تشرين الأول/أكتوبر 2007. وكانت الحكومة قد أطلقت سراحها لتلقي العلاج الطبي لإصابتها من الضرب الشديد الذي تعرّضت له خلال عامين قضتهما في أوضاع احتجاز قاسية.

وفي أيلول/سبتمبر 2007، توفيت امرأة في الثالثة والثلاثين من العمر كان قد ألقي القبض عليها خلال الصلاة في كنيسة غير مسجلة وسُجنت فترة 18 شهرافي مركز تدريب ويا العسكري وذلك عقب قيام المسؤولين بتعذيبها لرفضها الارتداد عن دينها.

وفي تموز/يوليو 2007، اقتحمت الشرطة صلاة كنسية مقامة في أحد المنازل واحتجزت خمسة أشخاص.
وفي نيسان/إبريل 2007، تم اعتقال حوالى 80 عضواً في مجموعة دينية غير مسجلة كانوا يشاركون في مراسم صلاة. وقد احتجزوا لمدة شهر واحد رغم أنهم كانوا قد حصلوا على ترخيص من مكتب الشؤون الدينية بإقامة الصلاة.

وفي شباط/فبراير 2007، وردت تقارير موثوقة أفادت بأن عضواً آخر من أعضاء مجموعة دينية غير مسجلة قد توفي في منشأة الاحتجاز أدي نيفاس التابعة للجيش قرب أساب بعد معاناته من التعذيب والمرض.

وفي شباط/فبراير 2007، ألقت الشرطة القبض على 10 أعضاء في كنيسة غير مسجلة خلال حفلة أقيمت عقب عقد زواج. وتم الإفراج عنهم فيما بعد بكفالة قدرها 10 آلاف دولار (150,000 نقفة)، بعد أن تعهدوا بعدم ممارسة دينهم.

وفي كانون الأول/يناير 2007، اعتقلت الشرطة 8 أعضاء في كنيسة مدهين آلم (مخلص العالم) الأرثوذكسية المسيحية. وكانوا جميعاً موظفين في وزارات حكومية مختلفة وألقي القبض عليهم أثناء وجودهم في أماكن عملهم.

واصلت الحكومة اعتقال قس يعمل في إحدى الكنائس غير المسجلة كان قد اعتقل في أسمرة في كانون الثاني/يناير 2007. ظل البطريرك أبونا أنطونيوس، بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية، الذي عزله السينودس المقدس الذي تسيطر عليه الحكومة، قيد الإقامة الجبرية في منزله دون رعاية طبية فيما لم يُسمح بزيارته إلاّ لقلة من الأشخاص. واستمرت صحة البطريرك في التدهور خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي كانون الثاني/يناير 2007، وردت تقارير موثوقة بأن مسؤولين حكوميين اقتحموا منزله وأخذوا منه جميع أرديته الكهنوتية والمواد الدينية الشخصية التي يملكها.

وخلال تشرين الثاني/نوفمبر 2006، قامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة لأعضاء المجموعات الدينية غير المسجلة في منطقة مندفيرا. وذكر أنها اعتقلت أكثر من 150 من البروتستانت من أتباع كنيسة الله الحي وكنيسة كاليت هيوت وغيرها من الكنائس خلال تلك الحملة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006، ذكرت تقارير موثوقة أن عضوين في كنيسة غير مسجلة توفيا من جراء إصاباتهما في معسكر أدي كوالا التابع للجيش بعد أن تعرضا للضرب المبرح والتعذيب.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006 أيضا، ألقت الشرطة القبض على 12 عضواً في كنيسة غير مسجلة في منزل خاص في أسمرة. وذُكر أن اثنين منهما توفيا بعد فترة قصيرة من الاعتقال عقب تعرضهما للضرب المبرح والتعذيب.

وفي آب/أغسطس 2006، ألقت الشرطة القبض على 29 شخصاً أعضاء في كنائس غير مسجلة خلال مداهمة مفاجئة لصلاة كانوا يقومون بها في منازل في أسمرة وكيرين وماساوا.

وفي شهر آب/أغسطس 2006 أيضاً أفرج عن بعض الطلبة المسيحيين الإنجيليكين من تلامذة مدرسة ماي نفهي الداخلية، وذلك بعد أن وقعوا تعهدات مكتوبة بالتخلي عن دينهم. وتم منع الطلبة الذين أطلق سراحهم من التسجيل في المدرسة.

واصلت قوات الشرطة استهداف اجتماعات المجموعات الدينية غير المسجلة أكثر من اجتماعات غيرها من المنظمات الاجتماعية والدينية أثناء عمليات البحث عن المتهرّبين من الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من احتجاز أعضاء عدة مجموعات دينية في الماضي لعدم تأديتهم الخدمة العسكرية الإجبارية، إلا أن الحكومة ركزت على شهود يهوه وعاملتهم بشكل أقسى من معاملتها لأتباع المجموعات الدينية الأخرى عقب قيامهم بنفس الأفعال. (ويبدي شهود يهوه الاستعداد عادة لتأدية خدمة وطنية غير عسكرية). وقد تم احتجاز ثلاثة من شهود يهوه على الأقل لمدة 15 سنة لتهربهم حسب بعض المصادر من الخدمة العسكرية الإجبارية، وهي فترة تفوق بكثير مدة العقوبة القانونية القصوى المحددة بسنتين لمن يرفضون تأدية الخدمة. وعلاوة على ذلك، تعرض شهود يهوه الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية للطرد من وظائفهم في سلك الخدمة المدنية، وسحب رخص مشاريعهم التجارية، وطردهم من المساكن التي تملكها الحكومة، ورفض منحهم جوازات سفر وبطاقات هوية وتأشيرات خروج. كما تم منعهم من تصديق السلطات المدنية على شرعية عقود زواجهم.

ووفقا لعدة مصادر، ظل 63 شخصاً من شهود يهوه رهن الاحتجاز بدون توجيه تهم رسمياً إليهم أو تقديمهم للمحاكمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ورغم أن السلطات كانت تعتقل شهود يهوه بحجة أنهم لم يؤدوا الخدمة العسكرية، فإن الكثير من المعتقلين كانوا قد تجاوزوا السن المحددة التي لا يفرض عليهم تأدية الخدمة العسكرية بعدها (54 سنة للرجال و47 للنساء).

إكراه الشخص على التحول إلى دين آخر

استمر ورود تقارير تفيد بأن رجال الشرطة أجبروا بعض أتباع مجموعات دينية غير مسجلة من السجناء على توقيع وثائق يتعهدون فيها بالتخلي عن دينهم وعلى الانضمام إلى الكنيسة الأرثوذكسية كشرط مسبق للإفراج عنهم. وكان هؤلاء الأشخاص يخضعون عادة للسجن و/أو الضرب المبرح إلى أن يوافقوا على توقيع تلك الوثائق. وأشارت التقارير إلى أن هؤلاء الأشخاص كانوا يخضعون أيضاً للمراقبة فيما بعد لضمان التزامهم بعدم ممارسة شعائر دينهم غير المسجل أو يقوموا بدعوة آخرين إلى اعتناقه بعد إطلاق سراحهم. وطلبت السلطات في بعض الأحيان رسائل من القساوسة في الكنيسة الأرثوذكسية تؤكد أن الأشخاص عادوا إليها. وبشكل مماثل، أجبرت الشرطة الأشخاص الذين اختاروا عدم الانتماء لأي مجموعة دينية محددة، سواء كان موافقاً عليها أم لا، على اختيار مجموعة دينية موافق عليها وإلا واجهوا استمرار احتجازهم.

لم ترد أي تقارير عن عمليات إكراه على تغيير الدين بالنسبة للمواطنين الأميركيين القصّر الذين تم اختطافهم أو إخراجهم من الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة أو الذين لم يسمح بإعادتهم إلى الولايات المتحدة.

الجزء الثالث: مستوى الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

تقبل المواطنون بشكل عام التعددية الدينية. وكثيراً ما احتفل المسيحيون والمسلمون في أسمرة بأعيادهم معا.

غير أنّ شهود يهوه واجهوا تمييزا ضدّهم من قبل المجتمع لرفضهم التّصويت في الاستفتاء على الاستقلال عام 1993 ورفضهم تأدية الخدمة العسكرية الوطنية. كما حدث بعض التحامل ضد مجموعات دينية أخرى غير مسجلة. وأفادت التقارير بأن بعض الأشخاص تعاونوا مع السلطات الحكومية بتقديم معلومات عن أعضاء تلك المجموعات ومضايقتهم.

الجزء الرابع: سياسة الحكومة الأميركية

تبذل حكومة الولايات المتحدة جهوداً منتظمة لمناقشة الحرية الدينية مع الحكومة. ورغم المحاولات المتكررة، لم تمنح السلطات المسؤولة عن الشؤون الدينية المسؤولين في السفارة الأميركية فرصة مناقشة حالات محددة من انتهاك الحرية الدينية.

وقد أثار السفير الأميركي وغيره من المسؤولين في السفارة حالات احتجاز أعضاء المجموعات الدينية غير المسجلة والقيود المفروضة عليها في الفترات التي غطتها التقارير السابقة مع مكتب الرئيس ووزارة الخارجية وزعماء الحزب الوحيد المشروع في البلد هو الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

وفي سبتمبر/أيلول 2004، صنف وزير الخارجية الأميركي [كولن باول] إريتريا لأول مرة ضمن البلدان المثيرة للقلق بشكل خاص في مجال الحرية الدينية على أساس قانون الحرية الدينية الدولية بسبب انتهاكاتها الجسيمة بشكل خاص للحرية الدينية. وفي 16 كانون الثاني/يناير، 2009، صنفت وزيرة الخارجية الأميركية [هيلاري كلنتون] إريتريا مجدداً كبلد مثير للقلق بشكل خاص. وحددت الوزيرة الإجراء المتخذ بموجب قانون الحرية الدينية الدولية وهو حظر تصدير الأسلحة المعمول به حالياً والمشار إليه في 22 مجموعة القوانين الفدرالية 126.1 (أ)، وفقاً للمادة 402 (سي) (5) من القانون.